ملخص تنفيذي

مـا وراء الحـدود
مـا وراء الحواجز

تحليـل نقـدي للدعـم المـالي للاتحاد الأوروبي الـموّجه
للسيطرة على الحدود في تونس وليبيا

THE GREENS/EFA in the European Parliament

في السنوات الأخيرة، ضاعف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من جهوده لمنع المهاجرين وطالبي اللجوء من الوصول إلى حدودهم. وتتضمن إحدى الاستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف تمويل البرامج لخفر السواحل وشرطة الحدود التابعة لدول ثالثة، كما يحدث حاليًا في ليبيا وتونس.

تخصص هذه البرامج -الممولة من قبل الصندوق الاستئماني لحالات الطوارئ في أفريقيا وأداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي-أوروبا في العالم- الأموال لتدريت وتجهيز السلطات، تشمل إيصال وصيانة الأصول. لقد جمّعت منظمات غير حكومية ونشطاء ومنظمات دولية أدلّة جوهرية تورّط السلطات الليبية والتونسية في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مع وجود حوادث في ليبيا ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية وخروقات جسيمة لحقوق الإنسان. وثقت منظمات غير حكومية خاصة بالبحث والإنقاذ حالات قام بها مسؤولون تونسيون وليبيون، باستخدام السفن التي تيسّرها إيطاليا والاتحاد الأوروبي، بالمشاركة بشكل مباشر في أعمل عنف ضد أفراد في ضائقة، خاصةً خلال عمليات الاعتراض البحرية، والتي تشكل جزء من أنشطة خاصة بالبرنامج.

تود الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هو وضع تمويل الاتحاد الأوروبي للبرامج التي تهدف إلى تعزيز قدرات السيطرة على الحدود في ليبيا وتونس؟

ما هو التأثير على حقوق الإنسان لهذه المبادرات؟

ما هو الإطار للامتثال لحقوق الإنسان؟

كيف تعمل عمليات صنع القرار الخاصة بأداة الجوار -NDICI أوروبا في العالم؟

يؤكد التقرير أن التقصير في الامتثال لحقوق الإنسان ضمن برامج السيطرة على الحدود، إضافةً إلى غياب الشفافية الملائمة، يتعارض مع الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي. كما أنه ينتج عن هذا الأمر عدم إيلاء اعتبار كافٍ لخطر انتهاكات حقوق الإنسان عند تخصيص الأموال للبرامج الجارية والجديدة.

وهذا مثير للقلق بشكل خاص في حالات تونس وليبيا حيث يجمع هذا التقرير أدلّة على أن الاستراتيجيات الجارية، سواء كانت تحقق أم لا الأهداف موضع الشك للتقليل من تدفقات الهجرة، لها تأثير شديد على حقوق الإنسان على المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين.

الوضع في تونس وليبيا

تعتبر السلطات الليبية والتونسية المستفيدين الرئيسيين من تمويل الاتحاد الأوروبي لأنشطة إدارة الحدود. كما تم التنديد منذ بدء التعاون بين ليبيا وتونس، لقد وقعت حوادث منتظمة من العنف تشمل هذه السلطات، وتورطهم في انتهاكات حقوق الإنسان خلال تنفيذ المهام الخاصة بالبرنامج. على سبيل المثال، تظهر الأدلّة سلوك عنيف وإجرامي منتشر، خاصةً في سياق الاعتراض البحري، مما يؤدي إلى تراجع المهاجرين وطالبي اللجوء في تونس وليبيا. هذا يشكل انتهاكًا لمبدأ عدم الإعادة القسرية في اتفاقية جينيف، حيث لا يمكن اعتبار ليبيا وتونس "بلدان آمنة" للاجئين. لكنها أيضًا تتعارض مع قانون الاتحاد الأوروبي، حيث أن الاتحاد الأوروبي ملزم بإنفاق أمواله بالتماشي مع معايير حقوق الإنسان، حتى عند القيام بعمليات خارج حدوده، بمقتضى المعاهدات ونظام NDICI-أوروبا في اعالم.

في تونس، تشمل الاعتداءات عنف جسدي (هناك تقارير عند خفر السواحل يستخدمون الحديد أو الهروات الخشبية أو الغاز المسيل للدموع ضد المهاجرين)، استخدام الأسلحة النارية (غالبًا ما تطلق النيران في الهواء أو تجاه محركات القوارب، مسببين الذعر واحتمالية تحطيم السفن)، إزالة المحرّك واصطدام القوارب (تصطدم قوارب خفر السواحل، التي لديها محركات قوية، بقوارب المهاجرين، مسببةً غالبًا غرقها)

في ليبيا، وثقت الأمم المتحدة تصادم بين المديرية العامة لمكافحة الهجرة غير الشرعية)، مع المدعو خفر السواحل الليبية، وميليشيات وتجار في سياق اعتراض المهاجرين وحرمانهم من الحرية، استعبادهم، العمل القسري، السجن، الابتزاز والتهريب.

غياب الشفافية والمساءلة

إضافةً إلى ذلك، تحلل الدراسة نقصان الامتثال لحقوق الإنسان من قبل الاتحاد الأوروبي، الغموض في صنع القرار وغياب الشفافية، كل هذا يعيق فهم صرف أموال الاتحاد الأوروبي والتزاماتها. وبالنتيجة، هناك ضعف في الدور الرقابي لأعضاء البرلمان الأوروبي وكذلك جهود منظمات المجتمع المدني التي تدعو إلى حماية حقوق الإنسان ومعايير الديمقراطية.

التوصيات

تركز التوصيات التالية على الحاجة الملحة لتحسين المساءلة في حقوق الإنسان وشفافية برامج إدارة الحدود المدعومة من قبل الاتحاد الأوروبي في الدول الأخرى:

حقوق الإنسان أولاً

قبل تمويل برنامج جديد، يجب اجراء تقييم شامل لحقوق الإنسان في تونس وليبيا. لا يجب تخصيص أموال أخرى أو صرفها حتى يتم أخذ الوضع على أرض الواقع في الحسبان.

مراقبة الوضع

التفقّد المستمر هام. من الضروري اجراء تقييمات حقوق الإنسان على النحو الواجب للبرامج الدجارية والمراجعات التي تتبع، وتعديلات في الوقت الحقيقي، وتعليق البرامج عندما لا يتم احترام حقوق الإنسان.

إعطاء الصوت لمن لا صوت لهم

مشاركة مجدية مع منظمات المجتمع المدني أمرًا ضروريًا. إن المنظور على أرض الواقع والتمثيل المباشر من الأشخاص المتأثرين يجب أن يكونوا أمورًا رئيسية. وهم نقاط مركزية لاتخاذ قرارات مستنيرة.

أشعل نورًا

يستحق مواطنو الاتحاد الأوروبي الشفافية -لهم الحق لمعرفة ماذا يفعل الاتحاد الأوروبي بأموالهم. تبني المعلومات الواضحة والتي من السهل الوصول إليها حول البرامج وتنفيذها، الثقة والمساءلة

الديمقراطية في العمل

يجب أن يلعب البرلمان الأوروبي دورًا رئيسًا في التخطيط لهذه البرامج والإشراف عليها. المزيد من الأعين، المزيد من الديمقراطية، المزيد من التأكيد أن حقوق الإنسان ليست مجرد شعار.

EUROMED RIGHTS
Profundo Research & advice
actionaid REALIZZA IL CAMBIAMENTO
arci

Cover photography: Laurin Schmid